على ذكر مؤتمر لوزان

الازمة الاقتصادية العالمية

اسبابها وعلاجها

يقاسي العالم منذ بضع سنوات خلت ازمة اقتصادية لم يسبق ان وقع نظيرها في تاريخ الحضارة من حيث شدتها ونتائجها وبعد مداها. وقد بلغت اشدها في السنة الحالية اذ اجتاحت العالم بأجمعه فلم يبق بلداً الا وتداعت اركانه الاقتصادية وحل فيه من الفواجع المالية الشيء الكثير مما خبرناه بأنفسنا وقرأنا عنه وحملت الاسلاك البرقية اخباره الينا

واتخذت كل امة تجاه هذا الخراب الداهم ما استطاعت من الاجراءات الاستثنائية كالحواجز الجمركية مثلاً وتدخل الحكومات مباشرة في شؤون الانتاج والتصريف ظنًّا منها انها بهذه الوسائل المستنبطة تحتفظ بمقامها المالي والاقتصادي فأحدثت هذه السياسة الافرادية شللاً في العلاقات التجارية بين مجموع الامم اذ اختلت من جرائها قاعدة العرض والطلب وفُقد التناسب بين الانتاج والاستهلاك . اجل ان هذه الوسائل عوضاً عن ان تخفف وطأة الازمة الاقتصادية زادتها تحرجاً فتفاقم الخطب وازداد البؤس بين الناس واصبح عدد العاطلين يعد بالملايين في كل بلاد حتى ان المدنية الحاضرة اصبحت اليوم مهددة بثورة اجتماعية لا يعلم نتائجها الا الله

انتبه الرأسماليون الى خطورة الحالة فقاموا في الآونة الاخيرة يسعون وراء التفاهم في ما بين الدول ويحثون حكوماتهم لايجاد علاج شاف يضع حداً لهذه الازمة العمومية بالتضافر والتعاون معاً بدلاً من ان تسعى كل دولة منفردة عن غيرها اذ ادركوا ان حياة الفرد في حياة المجموع وان كيان الهيئة الاجتماعية الحاضرة متوقف على حفظ كيان كل امة اقتصاديًّا وماليًّا . ولذلك رأينا الولايات المتحدة وهي التي اصرّت كل الاصرار منذ بضع سنوات على تنفيذ برنامج « يونغ » بحذافيره — رأيناها من تلقاء نفسها تمنح مدينيها مهلة سنة لاستيفاء الديون بشرط ان يمهلوا هم بدورهم المانيا سنة لدفع التعويضات الحربية . فالولايات المتحدة لم تخطُ هذه الخطوة الخطيرة — في الوقت الذي فيه تعاني هي نفسها اشد ازمة مالية عرفتها في تاريخها — كرامة للانكليز والافرنسيين ، بل لانها تيقنت من ان المانيا على شفير هوة الافلاس والفوضى فاذا لم تمهل زمناً تتنفس فيه الصعداء افلست حتماً ووقعت في احضان البولشفية وهذا اشد ما تخشاه الامم الديموقراطية اليوم

ولنفس السبب ايضاً نشطت فرنسا لنجدة المانيا فأقرضتها المال وسعت للتفاهم معها على

وضع معاهدة تجارية جديدة وهي التي ما فتئت تجاهر بأنها لن تتنازل عن سنتيم واحد من الغرامة الحربية والتعويضات بموجب ما اقره برنامج « يونغ ». وقد رضيت انكلترا وفرنسا فوراً بالمهلة التي اقترحها الرئيس هوفر فانتعشت المانيا نوعاً وصدت عنها شبح الافلاس والفوضى الى حدٍّ ما

ووافتنا الاخبار عن الاجتماعات المتتالية التي حصلت بين الوزراء الالمان والفرنسيين في باريس وبرلين ووشنطن . وهاهو ذا مؤتمر لوزان على الابواب . كل هذا مما يدل على شدة اهتمام الدول الاوروبية بمعالجة شؤون العالم الحالية . ولكنها — حتى الآن — كانت معالجة من قبيل « الترقيع » لا تنطوي على علاج ناجع لاستئصال الداء . فالعالم اليوم أشبه بعليل يقاسي الآلام المبرحة واطباؤه عاجزون عن معرفة حقيقة الداء ووصف الدواء اللازم لاستئصال العلة فاكتفوا باعطائه المخدرات لتسكين اوجاعه وقتياً بينما العلة تشتد حتى كاد المريض يدخل في طور النزع . وازاء هذه الحالة الخطرة قام علماء الاقتصاد في مختلف البلدان كل يدلي برأيه في اسباب الازمة الاقتصادية العالمية وعلاجها . فجاءت هذه الآراء متضاربة متباعدة كتبلبل الالسن في برج بابل

وفي ما يلي بعض هذه الآراء أثبتها بصورة مقتضبة ثم اعود الى بحث الموضوع من اساسه وللقارىء ان يرى مدى التباعد وشدة التناقض بين هذه الآراء

(١) الافراط في الانتاج (٢) النقص في الاستهلاك (٣) الاسعار العالية (٤) الضرائب الباهظة (٥) ديون الحرب (٦) تهريب الاموال من بعض البلدان (٧) احجام الرأسماليين عن تثمير اموالهم في مشاريع جديدة (٨) التوسع في منح الكريدتو لحد المبالغة (٩) تضييق دائرة الكريدتو (١٠) السخاء العظيم في الاسعاف العام (١١) نبذ المبادىء الاقتصادية القديمة الحرة (١٢) الاهمال التام في ادارة الشؤون الاقتصادية الحرة

واما العلاجات فهي ايضاً متعددة ومتضاربة اذ كل صاحب رأي يصف العلاج المطابق لرأيه واليك بعضها : (١) الرجوع الى المبادىء الاقتصادية الحرة (٢) خفض الاسعار (٣) خفض اسعار المصنوعات بالنسبة الى اسعار المواد الاولية (٤) رفع الاسعار (٥) زيادة المقدرة على الشراء (٦) توسيع نطاق الكريدتو والعمل على زيادة المقدرة على الشراء (٧) تخفيض الاجور (٨) اعادة الثقة المتبادلة بين الدول (٩) الاقلال من الانتاج على ان يكون بموجب خطة مرسومة راهنة (١٠) العمل على عدم هبوط الاسعار (١١) توزيع الذهب في العالم على اساس معقول وبطريقة حكيمة (١٢) ايجاد تفاهم بين المنتجين لضبط الانتاج على قدر المستهلك (١٣) الرجوع الى الفضة والذهب معاً كأساس للنقد عوضاً عن ان يبقى الذهب وحده اساساً للنقد كما هي الحال الآن . وهكذا الى ما لانهاية له . على ان بعض هذه العلاجات خطيرٌ جداً وربما اودى بحياة المريض . ومهما يكن من الامر فمن المؤكد ان حسن هذه العلاجات لا يمكن ان يكفي وحده لحل الازمة الاقتصادية العالمية

المخترعات والازمة

وقام في الآونة الاخيرة العالم الفرنسي الشهير المسيو برجريو — وهو من العلماء الذين ينزل عند رأيهم في الشؤون الاقتصادية — يقول ان السبب الاساسي لهذه الازمة العالمية هو استعمال المخترعات الحديثة في الصناعة دون ضابط ولا قيد مما يجبر اصحاب المصانع على تجديد الآلات ومعدات مصانعهم تجديداً مستمراً. وعند ما يضطر صاحب المصنع الى ابدال آلات مصنعه التي لم يكن قد استهلك قيمتها بعد بآلات حديثة مجاراة للتقدم الصناعي الذي اوجدتهُ المخترعات الحديثة العديدة فنتيجة ذلك خسارة من رأسماله لا تعوَّض. واذا لحقت الخسارة بمجموع رؤوس الاموال في العالم كما هي الحال الآن فانها تقلل مما يعادلها من مقدرة اصحاب الرأسمال على الشراء وكذلك الاستغناء عن الايدي العاملة والاقتصاد في المواد الاولية الناتجان عن استعمال تلك المخترعات الحديثة يسببان البطالة بين طبقات العمال فتقل المقطوعية وتتراكم البضائع فتزول الثقة وتنشأ الكريدتو فيكثر الافلاس وتستحكم الازمة

ومن هذا يستخلص الاستاذ برجريو القاعدة الاقتصادية الآتية: «لا يجوز ادخال المخترعات الحديثة على الصناعة الاَّ اذا كانت الفائدة الناتجة عنها اكبر من الخسارة التي تسببها»

على ان هذه القاعدة التي يقول عنها الاستاذ برجريو انها المفتاح الوحيد لحل الازمة الاقتصادية العالمية ليست بالشيء المبتكر اذ انها القاعدة الاساسية التي قامت عليها الصناعة منذ نشأتها وهي حقيقة ثابتة لا يختلف فيها اثنان ويجدر بارباب الصناعة ان يتذكروها في وقت تعددت فيه المخترعات والمستحدثات تعدداً سريعاً يبعث على الدهشة. ومن رأي الاستاذ المذكور ان يؤلف ارباب الصناعة اي الرأسماليون نقابة من بينهم تمتلك كل مخترع جديد وتشرف على طريقة استعماله بحيث لا يكون تطبيقه مغايراً للقاعدة المشار اليها آنفاً اي بعبارة اخرى يكون من شأن النقابة هذه ان تمنع الانقلابات والتطورات في الصناعة الناتجة عن المخترعات الحديثة الاَّ اذا كانت الحالة تستدعي ذلك حتى لا يسيء الناس استعمالها في غير اوانها فتأتي بالشر والنكبات بدل الخير المرجو منها

هذا ما ادلى بهِ الاستاذ برجريو ولكننا امام الحقيقة الراهنة لا يمكننا ان نسلم برأيه ورأيه آخذاً بالنتائج دون الاسباب ورأيهُ هذا مع ما فيهِ من منطق وحقيقة لا يختلف عن غيره مما ذكر آنفاً اي انهُ لم يصب كبد الحقيقة من حيث الاسباب الاساسية للازمة العالمية بل اكتفى بمعالجة الاعراض الظاهرة بمخدر وقتي ومن وجهة واحدة لان معالجتهُ تنحصر فقط في وجوب الاقتصاد في كلفة الانتاج الصناعي. على ان ازمة الصناعة ليست سوى نقطة في بحر الازمة الاقتصادية العمومية والارتباكات المالية فهي نتيجة امر واقع وليست من مسبباته فتزول متى تحسنت احوال العالم العمومية. وعلى سبيل المثال لدحض رأي الاستاذ المذكور نذكر صناعة

السينما التي لم تؤثر فيها الازمة العالمية لاقبال الناس على دور السينما فزهت وتقدمت تقدماً سريعاً منفرداً وما كانت المستنبطات الحديثة التي ادخلت عليها والاموال الكثيرة التي تنفق في سبيل اتقانها واشادة دورها الانيقة الرحبة لتؤخر سير تقدمها او تورطها في الازمة الآخذة الآن بخناق الصناعات الاخرى . هل يا ترى اذا توقف الجمهور عن ارتياد دور السينما بحجم اصحابها عن موالاة التحسين فيها حتى تتقي الازمة ؟ وهكذا قل عن كل صناعة أخرى بل عن كل تجارة بل عن الزراعة نفسها فانهُ متى احجم الجمهور عن الاستهلاك وقعت الازمة بلا محالة

ولكن احجام الجمهور عن الاستهلاك او بعبارة اخرى قلة المشترى او ضعف المقدرة على المشترى ليس بحد ذاتهِ سبباً يصح السكوت عليهِ بل هو نتيجة مسببات اخرى نتناولها فيما يلي وهي التي اودت بالعالم الى هذه الازمة العمومية التي نكدت عيش الناس في جميع البلدان

ان الذين كانوا اطفالاً في سنة ١٩١٤ لا يمكنهم الآن ان يدركوا كنه الحالة بل هم ينظرون الى الازمة نظرهم الى لغز تعذر عليهم حلهُ وذلك لانهم عاشوا في زمن انقلب فيهِ كل شيء رأساً على عقب واصبح فيهِ انشراد قاعدة يعمل بها والقاعدة الاساسية شواذاً . اما الذين كانوا في سن الرشد والادراك عام ١٩١٤ — الذين عرفوا العالم اذ كان كل شيء في موضعه الطبيعي — هؤلاء لا يصعب عليهم ان يدركوا كنه الحالة ويحلوا هذا اللغز الذي هو ليس بالحقيقة لغزاً

زيادة الضرائب

ان وراء هذه الازمات والمصائب اسباباً اساسية ظاهرة لمن يقابل الحاضر بالماضي اولها الزيادة الفادحة في النفقات العمومية والخصوصية زيادة لم يعرفها العالم في الماضي . ففي اثناء الخمس عشرة سنة الاخيرة بلغت الضرائب والنفقات العمومية في فرنسا وايطاليا والمانيا اربعة اضعاف ما كانت عليه سابقاً وفي سويسرا ثلاثة اضعافهِ وفي انكلترا واميركا نحو خمسة اضعافهِ . ومن غريب الامور ان المدنية الحاضرة تكاد لا تعير هذا المرض الاجتماعي القتال اقل اهتمام . كان من اصعب الصعاب فيما مضى على اية حكومة كانت حتى الاوتوقراطية منها فرض ضريبة جديدة ولو صغيرة على شعبها حتى ان معظم الثورات التي سجلها التاريخ ترجع اسبابها الاساسية الى زيادة الضرائب بل كانت بالحقيقة حرباً عليها . فكيف يمكننا ان نفسر الآن هذه الضرائب الفادحة التي فرضتها الحكومات على شعوبها في مدة الخمس عشرة سنة الاخيرة دون اقل مقاومة او تذمر ؟ لماذا سلمت الشعوب بهذا الاستبداد المالي عن طيبة خاطر حتى ان معظم الناس كان لا يعرف تماماً مدى فداحته وهو يدفع الضرائب الاميرية غير مبال بالارقام الهائلة التي وصلت اليها ؟

اننا نجد بعض التعليل لهذا اللغز الغامض في حالة التقدم واليسر التي وصل اليها العالم .

وما اليسر سوى كثرة المال . ولما كانت الضرائب تدفع بالمال فكلما كثر المال قلت وطأة الضرائب على دافعيها والعكس بالعكس اذ من الاسباب الاساسية التي كانت تهيب بالناس في سالف العصور الى الثورة والامتناع عن قبول الضرائب قلة النقد المتداول بين الايدي . بدأ عصر الذهب في سنة ١٨٤٨ لما اكتشفت معادن كاليفورنيا واوستراليا واخذ انتاج الذهب يزداد تدريجاً سنة بعد سنة حتى اصبح المال موفوراً وبعبارة اخرى اصبح العالم غنيًّا . وهكذا اخذت الحكومات تنفق من دون حساب وميزانيات نفقاتها تتزايد مع مرور السنين واعتاد الناس القيام بهذه النفقات من طريق الضرائب دون ان يشعروا بتزايدها . الا ان ازدياد المال بين الايدي كان اسرع من ازدياد الضرائب . وهكذا قد اعتادت امم الغرب في اثناء خمسين سنة تقريباً دفع ضرائب الحكومات ومواجهة زيادة النفقات عن رضى وقبول . وهذا امر طبيعي اذ من البديهي ان أسلم بدفع ضريبة عشرين غرشاً عند ما يكون دخلي مائة غرش بينما استصعب جداً وربما تعذر عليّ دفع ضريبة عشرة غروش اذا كان دخلي فقط ثلاثين غرشاً

وزيادة النفقات والضرائب التي شهدناها منذ خمس عشرة سنة والتي بلغت اربعة وخمسة اضعاف ما كانت عليه قبل الحرب العالمية ليست الا نتيجة طبيعية لزيادة النقد في العالم تلك الزيادة الناشئة . ان الحرب العالمية قد كدست الذهب عند امم وحرمت امماً اخرى منهُ ولكن الامم التي اضطرتها الحرب الى انفاق ما كان لديها من الذهب او جانباً منه لم تشعر بضيق مالي في السنين القلائل التي تلت الحرب اذ ان تضخم النقد الورق قد اوجد اليسر والبحبوحة حتى في البلدان التي نكبت شرّ النكبات في الحرب . تلك ظاهرة غريبة تبعث على الدهشة ولكن حقيقة الامر ان ذاك اليسر لم يكن الا وهميًّا لا اساس له . والاغرب من ذلك ان هذا اليسر الوهمي الذي تمتعت به الامم التي بليت بنكبات الحرب قد زاد في يسر الامم الاخرى التي تجمّع الذهب عندها وكان غناها حقيقيًّا . وكأنّ العالم قد اصابه شيء من الخبل من حالة اليسر ووفرة المال — هذا اليسر الذي كان نصفه حقيقيًّا ونصفه وهميًّا — حتى اخذت الحكومات تنفق دون ما حساب وتزيد في الضرائب اضعاف الاضعاف والناس كالسكارى لا يعرفون للمال قيمة يدفعونه ويصرفونه ذات اليمين وذات الشمال غير حاسبين للغد حساباً

ولكن دوام الحال من المحال فما انقضت بضع سنوات حتى تبدّل ذاك اليسر عسراً . قلت الارباح بل تضاءلت وخفضت المعاشات وعمّ الكساد الزراعة والصناعة والتجارة وعجزت جميع الدول عن سد العجز في ميزانياتها . وجيش البطالة الذي بلغ الملايين اصبح عالة على المجموع . فكيف يمكن والحالة هذه ان يستمر الناس على دفع الضرائب الفادحة التي كنا بينا سابقاً قد بلغت حدًّا قصيًّا . انها اليوم تثقل كاهلهم وكانوا بالامس لا يشعرون بعبأها . ومن اهم المشاكل التي تواجهها الشعوب اليوم هي مشكلة الضرائب وكيف يحمّل هذا الحمل الثقيل دون ان ترزح تحته

التجارة مبادلة

لماذا لم تدرك اوربا في سنة ١٩١٩ انه بعد حرب لم تبق ولم تذر دامت اربع سنوات كان يجب عليها الاقتصاد الكلي مدة لا تقل عن عشر سنوات وانهُ كان يجب على الحكومات ان تكون قدوة للافراد في ذلك ؟ لماذا ونحن في عصر النور قد تعامينا عن هذه الحقيقة وناقضناها بكل ما اوتينا من قوة ؟ على انهُ يظهر ان التعامي عن الحقائق الجوهرية اصبح من امراضنا الاجتماعية في عصرنا الحاضر. وها هي معضلة التعويضات والديون الدولية التي تزداد تعقيداً سنة بعد سنة مثالٌ بليغ على هذا المرض القتال. نعم انه مرض قتال لان التعويضات الحربية والديون الدولية بحالتها الراهنة هي سبب آخر بلا شك لهذه الازمة الطاحنة والعجز عن حل معضلتها راجع لهذا التعامي بل لهذا الجهل . عجب عجاب كيف ان اوربا واميركا في هذا العصر الذي وصل فيه العلم الى نزع الحقيقة من قلب الزمان بل الى سبر غور المادة حتى اخضعها لمشيئته تجاهلتا قاعدة اساسية في علم الاقتصاد درستها انا عند ما كنت تلميذاً ودرسها قبلي ويدرسها بعدي ملايين التلاميذ في المدارس . تلك القاعدة الاساسية التي بني عليها علم الاقتصاد والتي لا يمكن تحويلها او الزيادة عليها او النقصان منها هي ثابتة بجوهرها كالقاعدة الحسابية التي تعطينا ٤ من جمع ٢ مع ٢ بلا مزيد ولا نقصان وهي ان التجارة مبادلة أو مقايضة بين متاع ومتاع أو خدمة وخدمة وان العملة ليست سوى رمز للاشياء المتبادلة . واما اذا كانت العملة ذهباً فانها هي ايضاً تصبح متاعاً خاصًّا أو « بضاعة » تصح المقايضة بها مع بضاعة أخرى . واساس العملة هو الذهب وليس ورق النقد الاَّ رمزاً للعملة الذهبية ومقياس قيمته ما يدعمه من الذهب. فاذا كان الورق النقدي لا يرتكز الى مبلغ من الذهب بنسبة ٤٠ بالمائة على الاقل تعرض للهبوط بل كلما نقص مقدار الذهب الاحتياطي نقصت قيمة الورق النقدي وهذا ما وقع للمارك الالماني وللفرنك الفرنسي والفرنك الايطالي والليرة الانكليزية . ونحن اذا قلنا مبادلة وجب علينا الاَّ ننسى ان المبادلة هي بالحقيقة بين بضاعة وبضاعة باعتبار ان الذهب اي النقد الذهبي هو ايضاً بضاعة من نوع خاص

فالبلاد التي لا تستخرج الذهب يتحتم عليها مشتراه من غيرها من البلدان التي تقتنيه وحيث ان البيع والمشترى هما بالحقيقة مقايضة يتحتم عليها دفع ثمنه بضاعة اي بعبارة تجارية معروفة عليها ان تصدر الى البلاد الاخرى بضاعة من انتاجها كي تستورد بقيمتها ذهباً

متى فهمنا هذه الحقيقة الراهنة تجلت امامنا معضلة التعويضات الحربية والديون الدولية التي ينُّ منها العالم اليوم والتي تعتبر من المسببات الاساسية لهذه الازمة الطاحنة ووقفنا مذهولين متسائلين لماذا تغاضت الامم عن هذه الحقيقة فزاد تغاضيها تعقيداً للازمة. لماذا لا تقر بصحة هذه القاعدة الاساسية فتعمل بموجبها عوضاً عن ان تناقضها هذه المناقضة العمياء ؟

فتشلها مثل الرجل الذي امسك بالحية من ذيلها فلدغته عوضاً عن ان يمسكها من عنقها ويهشم رأسها . وهنا لا بد لي من شرح هذه النقطة ولو بايجاز :

عند انتهاء الحرب فرض الحلفاء المنتصرون على المانيا المغلوبة غرامة حربية كبيرة سموها تعويضات عن الخراب الذي سببته الحرب لهم بصفتها معتدية عليهم. وتفرق الحلفاء بعد الصلح وكل منهم مدين للآخر والجميع مدينون لاميركا بمبالغ فاحشة . واذا كانت هذه التعويضات والديون الدولية لتستوفى تماماً وفي مواعيد استحقاقها لاستغرق ذلك مدة لا تقل عن خمسين سنة ووجب في خلالها على دول اوربا ان يدفع بعضها للبعض الآخر مبالغ كبيرة سنوياً وان تبعث بقسم كبير من هذه المبالغ عبر الاطلانتيكي الى الولايات المتحدة . زد على ذلك ان الامم التي خرجت من الحرب وخزائنها طافحة بالمال كالولايات المتحدة والدول المحايدة اقرضت باقي الدول الاوربية والاميركية واوستراليا مبالغ كبيرة من المال على ان تتقاضاها اياها دفعات سنوية فأصبح العالم باسره مديناً بعضه لبعض على وجه لم يسبق له مثيل من قبل . فاذا اخذنا بعين الاعتبار القاعدة الاقتصادية القائلة ان التجارة مقايضة وانه لا يمكن الحصول على المال الا لقاء بضاعة كان من الضروري ازالة الحواجز حتى تصبح هذه المقايضة سهلة لا يعترض سبيلها معترض وحتى تصبح المقايضة اي التجارة حرة طليقة من كل القيود بين الامم . فهل هذا ما فعلته الدول ؟ كلا انها عملت ما يناقضه على خط مستقيم

الحواجز الجمركية

هذه اميركا تتطلب من دول اوروبا استيفاء مالها بذمتها من الديون وفي الوقت نفسه تمنع بضائع اوروبا من دخول بلادها فكيف يستطيع المدين ان يفي دينه اذا حرمه الدائن من الوسيلة الوحيدة التي بها يمكنه وفاء الدين . ومن اغرب الامور ان اميركا ما زالت منذ الحرب تمد الحلفاء بالمال وهؤلاء من القروض الجديدة يسددون الديون القديمة. ومعنى ذلك ان اميركا تفي نفسها بنفسها . وهذه دول الحلفاء تتطلب من المانيا دفع التعويضات الحربية ولكنها بالوقت نفسه قد اقفلت الرأ اميركا واقامت الحواجز الجركية العالية على البضائع الالمانية في بلادها وفي مستعمراتها فحرمت المانيا الوسيلة الوحيدة التي تمكنها من الحصول على المال لوفاء ديونها والقيام بتعهداتها . ثم ان الحلفاء اقتدوا ايضاً باميركا فقدموا الى المانيا قروضاً مالية كانت تساعدها على دفع اقساط التعويضات بارقائها . فكان الحلفاء يدفعون باليمنى ويقبضون باليسرى . ان هذه لعمري مهزلة يجب ان يندى منها خجلاً جبين القرن العشرين

ولقد شعر العالم بعاقبة هذه المتناقضات وما الازمة الآخذة بخناقه اليوم وفقدان الثقة ووقوف دولاب الاشغال سوى نتيجة طبيعية لها . لقد فقدت الثقة تماماً فاصحاب الاموال يتمنعون عن تشغيل اموالهم بل هم يدفنونها خوفاً عليها من الضياع والمصارف قبضت يدها

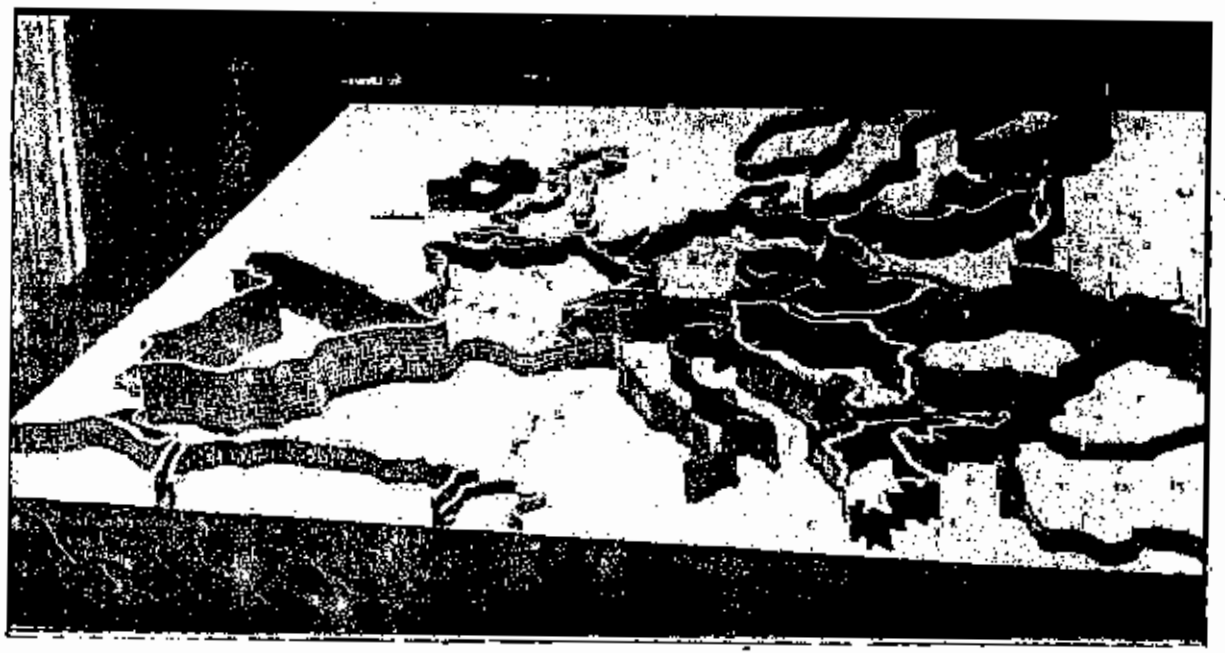

صورة تمثل الحواجز الجركية في اوروبا وذلك قبل ان رفعت انكلترا حواجزها من عهد قريب

مقتطف يوليو ١٩٣٢

امام صفحة ٢٢٥

بتاتاً عن التسليف والقطن راست التجارة والصناعة والزراعة في جمود تام . ويعتبر النقات الماليون ان الديون الدولية اصبحت جميعها متزعزعة غير ثابتة وان نصف العالم اليوم مهدد بالافلاس . لقد تجمع الذهب في بلدان معلومة وحرمت باقي البلدان منهُ ولكن ليس من الانصاف ان نلوم فرنسا واميركا مثلاً على ادخار الذهب وامتناعهما عن اخراجهِ بصفة قروض للغير اذ لا توجد دولة الآن يكون الدين مأموناً لديها . والواقع ان اميركا وفرنسا يرغبان جداً في تصريف الذهب المتراكم عندهما — اذ لا فائدة لهما من وفرته — لو وجدتا ضماناً كافياً لقروض جديدة . ان العوامل أو المسببات التي سقتها آنفاً كافيةٌ وحدها لان تنزل بالعالم شر النكبات والازمات المالية والاقتصادية فكيف بنا اذا اضفنا اليها عاملاً آخراً بعيد التأثير شديد الوطأة ، عاملاً مباشراً أجمع معظم النقات الماليين والاقتصاديين على أنهُ ام جميع العوامل التي اودت بالعالم الى هذه الازمة الطاحنة ألا وهو هبوط قيمة النقد الفضي

الرقص والفضة

ولقد تنبأ المستر مونتاجو نورمن حاكم بنك انكلترا في سنة ١٩٢٦ عن مستقبل الحالة التجارية والاقتصادية وتأثير هبوط قيمة الفضة فيها فجاءت الحوادث منذ ذلك الوقت مصداقاً لنبوءته وهذا ما جاهر بهِ وقتئذ قال : — ان التقلبات الفجائية صعوداً كبيراً او هبوطاً شديداً في قيمة النقد الفضي تؤثر مباشرة في قيمة الأشياء التي اساسها النقد الذهبي . وهذه التقلبات من شأنها بث الفوضى في المعاملات المالية والتجارية لانها تفقد الثقة المعوّل عليها في هذه المعاملات خصوصاً في الهند والصين حيث الفضة من سالف العصور الى يومنا هذا هي عملتهم الوحيدة التي درجوا عليها . فبنسبة هبوط قيمة النقد الفضي تنقص مقدرة ستمائة مليون من البشر على المشترى وهذا مما يؤدي حتماً الى هبوط قيمة البضائع والمصنوعات الاوربية والاميركية المعبَّر عنها بالذهب »

هذا ما قاله حاكم بنك انكلترا في سنة ١٩٢٦ اي نحو سنة بعد ما اقرَّت انكلترا رسمياً اتخاذ الذهب وحده دون الفضة اساساً لنقدها وبذلك فقدت الفضة قيمتها النقدية كعملة ثابتة واصبحت عرضة للتقلبات اذ بفقدان تلك الميزة ميزة النقد الثابت فقدت الفضة قيمتها المعنوية واصبحت متاعاً كباقي الامتعة خاضعاً لقاعدة العرض والطلب . وكانت النتيجة ان تدهور الروبي الهندي الى حد لم يسبق لهُ مثيل فقد كانت الليرة الانكليزية قبل ١٩٢٥ تعادل ١٦ روبياً فاصبحت بعد ذلك بمبلغ ٣٣ روبياً . وهكذا وبالنسبة نفسها سقطت قيمة النقد في الصين وايران وباقي بلدان آسيا التي يرتكز نقدها على الفضة . ومتى تذكرنا ان معظم صادرات اوربا واميركا الصناعية تستهلك في بلدان آسيا وعلى الاخص في الصين والهند لقاء المواد الاولية والغذائية التي تستوردها اوربا من هذه البلدان تبيَّن لنا جلياً مقدار الاذى الذي حلَّ بتجارة الصادرات الاوربية والاميركية من جراء توقف الهند والصين وايران الخ

عن استيراد هذه البضائع الا الشيء القليل منها . فتكدست البضائع في اميركا واوربا وتدهورت اسعارها ولم يعد لها من مخرج للتصريف فحلت الازمة التي يقاسي العالم منها الامرّين. والى القارىء ما قررتهُ لجنة ما كملان الدولية في هذا الشأن

« ان السبب الاساسي للازمة العالمية هو تدهور الاسعار تدهوراً هائلاً قاتلاً للتجارة والصناعة والزراعة كأنما كل ما على الارض من عقارات ومنقولات اصبح بخس الثمن للدرجة غير معقولة . وبناء عليه لا بد لحل هذه الازمة من ايجاد الوسائل الناجعة التي تؤول (اولاً) الى ارتفاع الاسعار الى مستوى اعلى جداً مما هي عليهِ الآن (وثانياً) الى تثبيتها على هذا المستوى ما امكن . ولا يكون ذلك ممكناً الا اذا تفهّم العالم الحقائق الآتية وعمل بموجبها

ان نزول الاسعار او هبوط قيم الاشياء هو بالحقيقة صعود في قيمة المعدن الذي تتقايض بهِ هذه الاشياء اي النقد الذهبي واذا قلنا هبطت الاسعار فكأننا بعبارة اخرى نعني ان قيمة الذهب قد ارتفعت. اذ عزّ الشيء ارتفعت قيمتهُ وعلى العكس اذا توفر سقطت قيمتهُ . وحيث ان مقدار الذهب في العالم قد نقص كثيراً اذا قيس بالحاجة اليهِ فان قيمته قد ارتفعت هذا الارتفاع الهائل المعبَّر عنهُ الآن بسقوط اثمان الاشياء وان لجنة ما كملان تعتبر انهُ في سنة ١٩٤٠ يصبح الذهب نادراً بالرغم من جميع الوسائل لتوزيعهِ في العالم حتى انهُ لا يعود كافياً للقيام بالغرض المطلوب منهُ كعملة يتداول الناس بها . فمن الضروري والحالة هذه ايجاد طريقة اخرى تقوم بحاجة التجارة او المقايضة الدولية

ان الصين والهند والمكسيك وايران تستعمل الفضة اساساً لنقدها فمن المحقق اذاً انهُ اذا ثبّت النقد الفضي على اساس نسبة ثابتة بينهُ وبين النقد الذهبي تصبح المعاملات التجارية مع هذه البلدان سهلة جداً وتزول جميع العراقيل . واذا سار من الممكن استيفاء الديون التجارية سواء بالنقد الذهبي او بالنقد الفضي على اساس نسبة ثابتة بينهما تحطت ولا شك التجارة بين الشرق والغرب وانعتقت من قيودها وعادت الى مجراها الطبيعي

ان الاعتراض الوحيد على هذه النظرية هو امكان الافراط في انتاج الفضة فيما لو عاد العالم واتخذه اساساً للنقد فيصبح عرضة للتقلبات والمضاربات فلا يعود يصلح عندئذٍ ان يكون نقداً ثابتاً . ولكن هذا الاعتراض فاسد من اساسه لان النسبة بين ما يستخرج من الفضة وما يستخرج من الذهب لم تتغير منذ اربعمائة سنة بل في اثناء الخمسين سنة الاخيرة كانت نسبة الفضة المستخرجة الى الذهب اقل من المعتاد . زد على ذلك انهُ عند ما ارتفعت قيمة الفضة الى اقصى حد ممكن لم تحصل زيادة في المقدار المستخرج منهُ بل بقي على النسبة نفسها — والمقادير التي تستخرج اليوم من المعادن اقل من المقادير المستهلكة سنوياً . انما السبب الوحيد في سقوط قيمة الفضة في السنوات الاخيرة هو المبيع من جانب الحكومات لمقادير هائلة

من العملة الفضية التي فقدت قيمتها النقدية بعد تثبيت النقد الانكليزي على أساس الذهب سنة ١٩٢٥ . وهذا ما يحل بالذهب نفسه فيما لو فقد قيمته النقدية اي قيمته كسلعة دارجة ثابتة

هنا وصلنا الى نتيجة حاسمة لا جدال فيها اذا عاد العالم واستعمل الفضة مع الذهب اساساً لنقد وهي سقوط قيمة النقد اجمالاً لوفرته وهذا معناه كما بينا آنفاً ارتفاع في اسعار الاشياء التي تشترى بهذا النقد وبعبارة اخرى تسقط قيمة النقد الذهبي بنسبة ارتفاع قيمة النقد الفضي وبنفس النسبة ترتفع قيم الاشياء التي اساسها النقد الذهبي. عندئذ يستطيع الهندي مثلاً ان يشتري الكبيو الانجليزي كما كان في الماضي بسعر ١٦ روبية لليرة الانجليزية عوضاً عن ٣٣ روبية كما هي الحال اليوم فتزداد قوتهُ على المشترى وتعود اوربا واميركا الى تصدير بضائعها باسعار رابحة الى بلدان آسيا فتلتمس الصناعة ويقل عدد العاطلين وتعود التجارة بين الشرق والغرب الى مجراها الطبيعي. أفليس من الغباوة ان تتغاضى اليوم اوروبا عما يستهلكهُ ستماية مليون من البشر ؟

اما النسبة الاساسية بين الفضة والذهب التي يجب تثبيت قيمة النقد الفضي عليها فان الطبيعة نفسها قد اوجدتها فما من ضرورة للتفتيش عنها. ان الطبيعة قد اوجدت لنا هذين المعدنين اللذين استعملهما الناس معاً كنقد للتعامل منذ سالف العصور والطبيعة نفسها قد دلتنا على نسبة قيمة الواحد للآخر لانها تخرج لنا من الارض على معدل ١٦ اوقية فضة لكل اوقية ذهب . منذ الوف السنين من عهد الفينيقيين والمصريين والاشوريين حتى سنة ١٨٧٣ بعد المسيح عند ما تركت المانيا اساس النقد الفضي واعتمدت الذهب وحده اساساً لنقدها ثم تبعتها في ذلك امم اخرى — حتى تلك السنة كان مثقال الذهب يساوي ١٤ او ١٦ مثقالاً من الفضة — اما الآن فمثقال واحد من الذهب يساوي ٧٧ مثقالاً من الفضة . ناقض الناس الشرائع الطبيعية فانتقمت هذه الشرائع منهم . لعل خطورة الحالة والخطر الذي يهدد كيان المجتمع الآن والخوف من وقوع اوربا واميركا في براثن الشيوعية — لعل هذه الامور تهيب بالدول الكبرى الى التضامن معاً على قمع هذا الشر الداهم من جذوره وذلك

(اولاً) — بتخفيض الضرائب وتخفيفها عن كاهل الناس — وهذا ممكن اذا اقتصدت الحكومات في نفقاتها وعسى ان يكون مؤتمر نزع السلاح خطوة في هذا السبيل

(ثانياً) الغاء التعويضات الحربية والديون الدولية او اذا كان هذا مستحيلاً فالغاء الحواجز الكمركية بين البلدان عموماً وجميع العراقيل الموجودة الآن في طريق التجارة حتى تصبح التجارة حرة طليقة فيسهل وفاء الديون اذ يصبح التبادل في الاشياء محرراً من القيود الحالية

(ثالثاً) — الرجوع الى النقد الفضي ليدعم النقد الذهبي فتنتعش التجارة بين الشرق والغرب وبانتعاشها تلتمس الصناعة في اوروبا واميركا ويعود العمال الى المعامل والزراع الى الحقول ولا يعود اصحاب الرأسمال يخافون من ضياع اموالهم واتعابهم فتعود الثقة بين الناس كما كانت في الماضي

بيروت فؤاد نصار